قراءة في آليات العولمة اليابان نموذجًا

الباحث/ أحمد محمد سعد الدين

الملخص:

يتضح لنا من العرض السابق أن اليابان فى علاقتها بالعولمة لم تكن متلقى سلبى لما يدور فى العالم من تغيرات بسبب العولمة بل كانت ولاتزال فى وضع الفاعل المؤثر المشارك فى صنع العولمة كما هو الحال بالنسبة للتكنولوجيا والتجارة وإلى حد ما فى المجال السياسى فقد نادت بما تنادى به الدول الغربية فى ظل العولمة من ديمقراطية واحترام لحقوق الأنسان فقد كان لها نفس المطالب بل ربطت مساعداتها الخارجية بنفس الشروط، وتضيف إليها بعض الشروط البيئية وعلى الجانب الثقافى حافظت على الموروث الثقافى بما له من خصوصية متمثل فى الترابط العائلى والعمل بروح الفريق بالإضافة إلى اللغة والعادات والتقاليد... الخ

كما يمكنها أيضا أن تشارك فى نشر الثقافة اليابانية بما لها من إمكانات تكنولوجية فالعولمة مثلما خلقت تحديات فأنها أوجدت فرصاً أمام الثقافة اليابانية فالتطورات التكنولوجية لا يقتصر استخدامها على الدول الغربية وإنما يمكن لليابان أن تفعل نفس الشيء فى ظل وضعها الاقتصادى المتميز

كما أن السعى إلى إيجاد قيم ثقافية مشتركة بين الشعوب رغم أنها بالأساس قيم الثقافة الغربية لذلك واجه منظرى العولمة ردود فعل غاضبة من اليابان وكثير من الدول الآسيوية وهم يثيرون قضايا مثل وضع المرأة ونظام الأسرة والزواج وحقوق الأنسان نظراً لما تتميز به اليابان من خصوصية ثقافية

English summary

Japan, in its relationship with globalization, was not a passive recipient of the changes taking place in the world due

to globalization, but was and still is in the position of an influential actor participating in making globalization, as is the case with technology and trade, and to some extent in the political field, it has advocated what Western countries are calling for under globalization In terms of democracy and respect for human rights, it had the same demands, but tied its foreign aid to the same conditions, and added to it some environmental conditions. On the cultural side, it preserved the cultural heritage with its peculiarity represented in family bonding and teamwork, in addition to language, customs and traditions...etc. It can also participate in spreading Japanese culture with its technological capabilities. Just as globalization has created challenges, it has also created opportunities for Japanese culture. Technological developments are not limited to Western countries, but Japan can do the same in light of its distinguished economic situation.

Regarding the cultural aspects of the phenomenon of globalization and what it seeks to find common cultural values among peoples, which are mainly the values of Western culture. Therefore, globalization theorists faced angry reactions from Japan and many Asian countries, and they raised issues such as the status of women, the family system, marriage and human rights due to what distinguishes Japan of cultural peculiarit

سواء اعتبرنا أن العولمة ظاهرة تاريخيه بدأت منذ العصر الاستعماري أم ظاهرة حديثه ارتبطت بالتطور التكنولوجى فى النصف الثانى من القرن العشرين، يمكن القول أن آسيا كانت أسبق تاريخياً من أفريقيا وأميركا اللاتينية فى التعامل مع العولمة فآسيا اولى قارات الجنوب التى تعرضت لتأثير العولمة, وتتعدد الرؤى الآسيوية للعولمة وهذا التعدد ليس مقصوراً على التفاوت بين رؤى الدول الأسيوية للعولمة ولكنة يوجد داخل الدولة الواحدة فعلى سبيل المثال يرى ياماموتو المفكر اليابانى أن العولمة ظاهرة إيجابية فى حين عبر ساكاكايبارا نائب وزير المالية اليابانى السابق عن رؤيته النقدية لتلك الظاهرة(١).

وقد ساعدت تكنولوجيا الاتصال على انتقال العديد من الأفكار والسلوكيات والممارسات والتى عرفت باسم العولمة الثقافية وقد أفرزت هذه التكنولوجيات بدائل اتصالية وإعلامية جديدة حتى اصبح الحديث يجرى عن الثقافة الإلكترونية وعن التفاعل الثقافى مع وسائل الأعلام والاتصال الرقمية بصفتها تحمل مضامين ثقافية، حتى أنه يمكن القول أن تكنولوجيات الاتصال الحديثة حاملة لثقافة المجتمع ومرجعاً لها فهى تتجاوز حدود المكان والزمان والرقابة والخصوصية لتصل إلى اى أنسان مهما كان موقعة فى هذا العالم

وتبقى الدول المتقدمة الصناعية رائدة فى إنتاج وتسويق هذه التكنولوجيات ومضامينها كوعاء ثقافى وحضارى يعبر عن أفكارها وأنماطها ومعتقداتها، ومما لاشك فيه ان الطرف الأقوى هو الذى سوف يفرض ثقافته على الأضعف بما تحمله هذه الثقافة من معطيات دخيلة على الثقافة المحلية مما يمثل تهديداً للهويه والخصوصية الثقافية ويعتبر شكل من أشكال السيطرة الثقافية والأيديولوجية ومجتمع اليابان كجزء من هذا العالم يدرك أن خصوصياته تواجه وضعاً جديداً وصعباً .... . **ولكن لماذا المجتمع اليابانى ؟**

لقد ظل الشعب اليابانى على مر العصور شعباً مميزاً جداً من الناحية الحضارية وشديد الاختلاف عن أنماط كوريا والصين المجاورتين بالرغم من أن معظم حضارة اليابانيين الرفيعة نبعت أصلا من هناك لكن اليابان هى القوة الصناعية الكبرى والدولة الوحيدة الكاملة التحديث ذات الخلفية الحضارية غير الغربية ورغم تأثر اليابان(٢) بتكنولوجيا الغرب والتكنولوجيا الأمريكية ألا أنها

أخذت هذه التكنولوجيا وطورتها وتفوقت عليها بيد أنها لم تسمح للعادات والتصرفات الغربية أن تغذو قيمها وأخلاقها, فقد نجح اليابانيون بإقامة التوازن ما بين التنمية الاقتصادية الشمولية والقيم الإيجابية أو الروحية فى التراث اليابانى كما أن الفهم اليابانى لشكل العلاقة بين الفرد والعائلة والشركة والعمل يعتبر فهماً مغايراً جداً لما هو سائد فى الغرب

مشكلة الدراسة ومبررات اختيارها:

الاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة سلاح خطير يكرس الثنائية والازدواجية فى الهوية الوطنية والقومية ليس الآن فقط ولكن على مدى الأجيال القادمة من ذلك الوسائل السمعية والبصرية والمرئية واللامرئية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسه, إلى جانب تقليد الثقافات الأجنبية والولع بها فى كثير من الأحيان ساعد على انتشار الثقافات الوافدة.

وتتحدد مشكلة البحث فى تحقيق هدف رئيس مؤداه, التعرف على مدى وحدود تأثيرات العولمة على المجتمع اليابانى, ومن أهم ما يعنى به الباحث الاجتماعى فى دراسته لموضوع العولمة كفكر وثقافه مختلفة وافدة على المجتمع هو التعرف على آليات العولمة وتأثيراتها وتوجيهها المجتمع لاتجاه ما, ومعرفة الأساليب التى يلجأ إليها المجتمع حتى يتوافق سلوك الأفراد مع مجموعة القواعد والمعايير السائدة فى هذا المجتمع من اجل تحقيق الأهداف العامة حتى يمكن التوائم مع التعلم والقيم الثقافة السائدة، وبالتالى تكمن مشكلة الدراسة فى معرفة العلاقة بين آليات العولمة والهوية الثقافية لمجتمع اليابان فتحاول الدراسة الراهنة بيان وتوضيح ما أحدثته آليات العولمة من أبعاد وتأثيرات على الهوية الوطنية والثقافية لمجتمع اليابان والتعرف عليها.

⏮ وتم اختيار الموضوع للأسباب الآتية

- معرفة حقيقة العولمة الثقافية وآثار ونتائج العولمة على الهوية الثقافية للأمم
- معرفة كيف يتم التصدى للغزو الثقافى المعولم ؟ وهل العولمة تطمس الهوية الثقافية ؟ أم لا؟

- كون الموضوع له علاقة بمجال عمل الباحث المتمثل فى التعليم العام وبالتالى فإن هذه الدراسة تعتبر فى نطاق علم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع الاقتصادي

وقد أختار الباحث دولة اليابان كخبرة أجنبية للاستفادة منها, لمبررات من أهمها

- اليابان لم تنساق وراء نزعة تحويل الثقافة العامة للأمة إلى منشط من مناشط الأعلام كما حدث فى كثير من بلدان العالم الثالث بل ظلت مهمة دعم الثقافة العامة فى اليابان من مسئوليات " وزارة التربية والعلوم والثقافة"

- اليابان لم تأخذ ولم تنبهر باللغات الأجنبية المتقدمة بل حافظت على لغتها كمقوم من مقومات الحفاظ على الهوية الثقافية, فقد حسمت معركة اللغة تعليمياً وحياتياً منذ البداية فمن المعروف أنه لا يمكن لأى أمة من أمم العالم أن تبدع علمياً إلا بلغتها الأم ولا يستمع العالم لأمة تتحدث بلغة غيرها

- أن اليابان لم تأخذ بالنزعات الليبرالية والسيكولوجية الغربية بل ظلت متمسكة بقيمها الأصيلة

- النموذج الياباني هو الوحيد الذى نجح فى تحدى الغرب على ساحته الرأسمالية نفسها وبعلومه وتقنياته حتى أنه يمكن القول أن نموذج التحديث الياباني الديمقراطى يمكن أن يكون الأفضل ملائمة لعصر العولمة فى القرن الواحد والعشرين

أهداف الدراسة: تتمثل فيما يلى:- تحاول الدراسة الراهنة تحقيق عدداً من الأهداف العلمية وذلك بربط القضايا النظرية بمجمل النتائج البحثية لها وهذا ما تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيقه من خلال عدة منطلقات منها

أ-**أهداف نظرية** تتجلى فى:-

١-تدعيم المكتبة العربية ببحوث نظرية

٢-محاولة التأصيل النظري للعولمة الثقافية

٣-استعراض التراث الخاص بالدراسات السوسيولوجية فى مجالى آليات العولمة والواقع الاجتماعى فى مجتمع اليابان من حيث هويته أو خصوصيته الثقافية

ب- أهداف عملية:- كشف الآثار محتملة الحدوث أو التي حدثت بالفعل داخل المجتمع اليابانى كنتيجة لظاهرة العولمة وتحديدا هويته الثقافية والتعرف على الآليات التى اعتمد عليها هذا المجتمع لمواجهة الخطر المتنامى للعولمة الثقافية

- **أهمية الدراسة:-** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الخصوصية الثقافية التى يتميز بها المجتمع اليابانى والتى تمثل ثوابت أساسية للمجتمع تحافظ على كيانه وتماسكه بالتالى لا يمكنه التفريط فيها لأن معنى ذلك طمس هويته الثقافية ولموضوع الدراسة أهميتان

١-الأهمية المجتمعية " التطبيقية" تنبع الأهمية المجتمعية للدراسة من دراسة واقع العلاقة بين تقنيات العولمة والهوية الثقافية لرصد ما حدث لثقافة المجتمع اليابانى والتى تتضمن العادات والتقاليد واللغة والفن ..الخ نتيجة للاتجاه العولمى من المنظور الثقافى، كما أن الدراسة الراهنة تعالج قضية من أهم القضايا وهى الحفاظ على الهوية الثقافية فى مواجهة الغزو الثقافى والفكرى للعولمة

٢- **الأهمية العلمية " النظرية "** تأتى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذى تبحث فيه حيث ترتبط بقضية هامة من قضايا العصر ألا وهى العولمة التى أصبحت الآن أتجاهاً عالمياً يشهده كل المجتمعات وتعانى من تأثيراته على الصعيد السياسى والاقتصادي ..الخ بصفة عامة وعلى الهوية الثقافية بصفة خاصة ، كما أن القيمة العلمية للبحث تتمثل فيما يضيفه هذا البحث فى مجالات التراث العلمى والنظرى وما يساهم به فى الوصول إلى نتائج وحقائق علمية جديدة من جانب إثراء النظرية العلمية السوسيولوجية, وتوظيفها كاتجاه نظرى للدراسة

- **تساؤلات الدراسة:-** إن العلاقة بين آليات العولمة والهوية الثقافية بوصفهما متغيرين يجعلنا نضع تساؤلات أو توقعات مؤقتة نسير بموجبها متدرجين فى دراسة المشكلة قبل أن نستنتج الحقائق فى النهاية ومن هذه الافتراضات:

- ما الآثار السلبية للعولمة فى المجتمع اليابانى ؟

- ما الآثار الإيجابية للعولمة فى المجتمع اليابانى والتى يمكن الاستفادة منها

- هل تأثير العولمة مستمر على الهوية الثقافية فى اليابان؟

- هل العولمة الثقافية أمر لا مفر منة ؟

- هل تموت الثقافة الوطنية فى زمن العولمة؟

- هل يمكن احتواء العولمة فى المجتمع اليابانى ؟كيف يتحقق ذلك ؟

- هل العولمة ظاهرة حتمية كالدين ؟

- هل فى العولمة عوامل للانهيار أو تراجع ؟ متى ؟ وكيف ؟

- هل يستطيع المجتمع اليابانى التعامل مع العولمة بما يضمن الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية للمجتمع ؟ وما هى آلياته فى تحقيق ذلك؟

⏮ **منهجية الدراسة:-** تقتضى الضرورة الأكاديمية إتباع منهجية محددة تساعدنا على تتبع ظاهرة العولمة وتأثيراتها على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع اليابانى, وقد أعتمد الباحث على منهجين من مناهج دراسة العلوم الاجتماعية وهما المنهج التاريخى والمنهج الوصفى

أولاً: المنهج التاريخى:- يساعد هذا المنهج على دراسة المراجع والوثائق والسجلات ذات الصلة بالموضوع وفهم ما نحن بصدده بالعودة إلى جذوره التاريخية وتتبع تطوره عبر العصور التاريخية المختلفة لمختلف جوانب المشكلة

ثانياً: المنهج الوصفى:- يمكن استخدامه لتحديد المشكلة تحديداً دقيقاً وتفسيرها علمياً من خلال العلاقة بين الفروض والنتائج، كما يتطلب البحث العلمى عند معالجة أية ظاهرة فى

ميدان المعرفة الاجتماعية تحديد الأداة المنهجية باعتبارها أداة للوصول إلى نتائج منطقية،على اعتبار أن المنهج طريقة فى التفكير والبحث, وبما أن طبيعة الموضوع الذى نقوم بدراستهُ هى التى تفرض المنهج المناسب فأنه بالإمكان استخدام المنهج الوصفى التحليلى وهذا المنهج له جوانب مهمة ومتعددة منها الوصف والتفسير والتنبؤ, ويهدف المنهج الوصفى إلى وصف الأشياء أو الظواهر أو الأحداث وبيان العلاقات التى تربط بينها وتفسيرها ودراستها وأخذ العبرة منها وتوقع تأثيراتها المستقبلية

وبما أن موضوع دراستنا يختص بدراسة ظاهرة العولمة وأثرها على الهوية الثقافية فى المجتمع اليابانى، يصبح من البديهى أن نحدد حقيقة هذه الظاهرة ومعرفة أهدافها وآلياتها وعلى وفق هذه المنهجية يمكن تقرير أن العولمة اذا كانت تشكل تهديداً وتحدياً للهوية الثقافية للمجتمع اليابانى لاعتبارات مختلفة، فأن على المجتمع اليابانى أن يعطى أولوية لمواجهة هذا التحدى واحتوائه اذا شعر أن مصالحة تتعرض إلى التهديد المباشر فيما يخص طمس معالم خصوصيته وهويته الثقافية

أدوات الدراسة: سوف يعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات وهى " السجلات والدوريات والإحصائيات والوثائق والدراسات السابقة وتحليل المضمون "

- **التوجه النظرى:** النظرية هى المرجعية العلمية للباحث وبدونها يضل الطريق فهى بالنسبة للباحث كالبوصلة لربان السفينة، وهى نقطة الانطلاق للقراءة العلمية للواقع الاجتماعى وبناء علية سوف ننطلق فى هذه الدراسة من الاتجاه البنائى الوظيفى كأحد أهم الاتجاهات النظرية السوسيولوجية لقراءة وتحليل وتفسير الواقع ومن داخل هذا الاتجاه اعتمدت الدراسة الراهنة على نظرية النسق الثقافى وكذلك نظرية الانتشار الثقافى

أ–نظرية النسق الثقافى:– نظر عالم الاجتماع الأمريكى بارسونز إلى المجتمع على أنه نسق يعنى كل مركب يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها البعض ولكنها متساندة ويطلق عليها الأنساق الفرعية التى تتألف من مجموعة من الأجزاء والمجتمع هو نقطة تجمع لكل الأنساق الفرعية ليتمكن من الوفاء بكل الحاجات الاجتماعية لأفراده [٣]. **ولهذه النظرية العديد من المقولات تعتبر مسلمات أساسية لها سوف تعتمد عليها الدراسة الراهنة ومنها**

– الثقافة تحتاج لأنساق التفاعل الاجتماعى وعامل محدد للتفاعل

– الثقافة تتناقل وتكتسب وتصبح مشتركة بين الناس

– النسق الثقافى يتشكل من الأفكار الأكثر رواجاً والمثل والقيم التابعة للنسق العام التى تتجسد أكثر فى معايير النسق الاجتماعى

– وتنظر المدرسة الوظيفية إلى النسق نظرة كلية فأجزاء الثقافة وعناصرها كجسد الكائن الحى يعمل بعضها مع بعض بشكل منظم وبينهما تأثير متبادل (٤).

ب– نظرية الانتشار الثقافى:– تعتمد هذه النظرية على عدة مقولات منها

– انتشار الشيء لا يتم إلا بعد نشأته وتكوينه من خلال عملية النمو الطبيعى

– الانتشار عملية نسبية تتوقف بالدرجة الأولى على قوة الشيء، كلما كان الشيء قوى كلما كان أكثر وأسرع انتشاراً وأكثر استمرارية وينسحب هذا القول على الثقافة (٥).

وقد اعتمد الباحث على هذه النظرية للأسباب الأتية:

- تقنيات العولمة المتمثلة فى التكنولوجيا وأساليب الاتصال الحديثة لها أكبر الأثر فى نقل الثقافة من مجتمع لأخر لاسيما بعد أن اصبح العالم قرية صغيرة
- أن هدف العولمة هو الانتشار الثقافى معتمدة فى ذلك على العديد من الوسائل والأدوات التى تحقق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

–لذلك يحاول الباحث من خلال هذه النظرية التعرف على هل أثرت العولمة الثقافية على هوية المجتمع اليابانى وخصوصيته الثقافية كمجتمع يقع فى شمال شرق آسيا.

أولا: مفهوم العولمة:– GLOBALIZATION

في الفلسفة وهي أم العلوم يعتبر المفهوم أداة التفكير، وبما أن اللغة والفكر وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن تصور فكر دون لغة أو العكس، والذي يهمنا في هذا المقام أن المفاهيم تكون واضحة كلما كانت الأفكار واضحة، فالمفاهيم هي لغة العلم, وتحديد معنى اللفظ يساعد على إزالة اللبس والغموض وبالتالى تجنب الوقوع فى الخطأ. وتعود كلمة العولمة بأصلها إلى عالم الاجتماع الكندى " مارشال ماكلوهن " عندما صاغ فى أوائل السبعينات من القرن العشرين مفهوم القرية الكونية ثم تبنى الفكرة من بعده المفكر الأميركى " بريجنسكى" والذى اصبح فيما بعد مستشاراً للأمن القومى الأميركى والذى سعى بدورة إلى أن تقدم الولايات المتحدة ما أطلق علية حينئذ " النموذج الكونى للحداثة"(٦). وبالتالى أصبح المفهوم شائع الاستخدام وتسمى بالإنجليزية GLOBALIZATION

أ–العولمة لغة واصطلاحاً:– تعنى العولمة فى اللغة العربية اسم مصدر على وزن " فوعله " مشتق من كلمة العالم نحو القولبة المشتقة من كلمة قالب وتنبئ الصيغة عن وجود فاعل يقوم بالفعل(٧). والقولبة تعنى جعل الشيء فى قالب فإن العولمة تعنى جعل النشاطات الإنسانية فى نطاق عالمى.

ب–اصطلاح العولمة:– تعددت تعريفات العولمة واختلفت باختلاف ميادين المعرفة فهناك من يعرفها من منظور اقتصادى وآخر من منظور سياسى وثالث من مفهوم ثقافى وهكذا كلاً حسب رؤيته ولم يتفق على تعريف جامع مانع لها.

والعولمة تعنى كل المستجدات والتطورات التى تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم فى مجتمع واحد، وهى متعددة الأبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية, كما يمكن أيضاً عولمة السلع والخدمات والأموال والنشر والمعلومات والتأثيرات البيئية, بالإضافة إلى الأفكار والأعراف والممارسات السلوكية والأنماط الثقافية(٨).

وفقا لهذا المعنى العولمة سوف تؤدى إلى طمس الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمعات لأن لكل مجتمع خصوصيته وهويته وثقافته التى تميزه عن سائر المجتمعات فالعولمة بذلك سوف تسعى إلى إلغاء الخصوصيات الثقافية وتعنى العولمة جعل الشيء على مستوى عالمى ويصل إلى العالمية

بمعنى بدلاً من أن يصبح محدود ومراقب ومقتصر على دولة معينة ينتقل إلى اللامحدودية أى العالمية, ويصبح منفتحا على العالم كلة[٩].

والعولمة هى سرعة تدفق وانتقال الأفكار والسلع والخدمات ورؤوس الأموال حتى البشر انفسهم عبر دول العالم بحيث يبدو العالم وكأنه قرية كونية صغيرة وواحدة لا حواجز بينها, وليس أدل على ذلك من أن ما يحدث فى بلد ما من بلدان العالم يعرف فى نفس الوقت فى البلاد الأخرى من العالم [١٠]. والعولمة تعنى " الأمركة " أى السيطرة الأميركية فى عصر التكتلات الكبرى وانطواء الضعفاء تحت جناح الأقوياء[١١]. وهذا المفهوم يطمس الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية فى ظل الهيمنة الأميركية

وربط روبرتسون بين العولمة والحداثة بقولة " أن العولمة تعنى الحداثة، التى تؤمن بالحرية والديمقراطية, وتؤمن بالتجديد والتغيير, وتحترم القانون والعقل وتسعى إلى تحقيق العدل والمساواة, وإحداث حالة من التكامل والتفاعل بين دول العالم فى السياسة والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا وشتى ميادين الحياة إهمال الثقافة القومية والوطنية لكل دولة[١٢].

لا نتفق مع هذا المفهوم لأن هدف العولمة هو فرض مزيد من التحكم والسيطرة من جانب الدول الصناعية المتقدمة على الدول الفقيرة أذن لن تكون هناك ابدأ مساواة ولا عدل ولا ترابط وإنما يظل الأضعف بحاجة دائما إلى الأقوى الذى يفرض ثقافته

والعولمة هى ذلك الاتجاه السريع والمتزايد من قبل مجموعة من الشبكات العالمية للتحدث بشأن رغبة الغرب فى السيطرة على العالم, خاصة الدول الفقيرة فيه، والغير قادرة على مواكبة عملية التطور والتقدم لضعف إمكاناتها ومواردها, وقولبة العالم ليصبح قرية كونية واحدة تختفى فيها كل المعوقات والمسافات ويتحكم عامل الزمان والمكان[١٣].

هنا يشير ذلك التعريف إلى أن العولمة ترفع شعار لا مكان للضعفاء فى عالم جديد تسيطر علية التكنولوجيا والتطور فى كل أساليب الحياة ولا يبقى فيه إلا الأقوياء القادرين على مسايرة هذا العالم

والعولمة هى تأكيد وترسيخ لقيم العلمانية، والتى تجعل الفرد يتخلى عن قيمة التقليدية والتى يتوارثها عن الآباء وهى تلك الأفكار التى تؤمن بكل ما هو قديم, ولا تقبل التجديد، إلى قيم أخرى دنيوية تقبل كل ما هو جديد حيث الإيمان بحرية الرأى والتعبير والاعتقاد والتنافس ولا مكان فيها للعادات والتقاليد القديمة التى تربى ونشأ عليها الأفراد، وترى أن النجاح الشخصى للفرد هدف أساسي لها(١٤).

الحقيقة أن العلمانية التى تعتبر من تداعيات العولمة أمر سلبى وليس إيجابى لأنها دعوة إلى الانسلاخ من الهوية الوطنية والقومية التى تمثل الموروث الثقافى والحضارى لكل أمة، والدعوة إلى التمسك بقيم وثقافة الغير مما يؤدى إلى طمس الهوية الثقافية

التعريف الإجرائى للعولمة:- هى العملية التى يتحول فيها العالم إلى مجتمع واحد تتعدد ثقافاته وحضاراته ويتشابه فى "الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية والاعتماد على نظم الاتصال الحديثة" كما تتعدد وتتنوع الثقافات داخل منظومة العولمة

ثانياً مفهوم الهوية الثقافية: الفرع الأول: مفهوم الثقافة لغة واصطلاحاً

أولا: الثقافة فى اللغة:" ثقف" فى اللغة العربية تعنى " قوَم " الشيء أى قوَمه عندما كان معوجاً وغير سوى فقال العرب " ثقفت الرمح أى قومَته" أى جعله على أحسن صورة(١٥).

ثانيا: الثقافة في الاصطلاح:- الثقافة هي تلك العادات والتَّقاليد التي تشيع في مجتمعٍ ما بالإضافة إلى الأفكار السَّائدة في ذلك المجتمع والتي يتآلف عليها أفراده، ومن الأمور التي يشملها هذه النَّوع من الثَّقافة هي اللغة والدِّين وطرق التَّفكير، بحيث تميِّز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى وتعطيه طابعه الخاص، وتظهر آثار هذه الثَّقافة العامة على طريقة السكن واللباس التي تعارف عليها أهل ذلك المجتمع بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التي تحكم أفراده(١٦).

الفرع الثانى: مفهوم الهوية لغة واصطلاحاً

أولا: الهوية فى اللغة: يعنى مصطلح '' الهوية'' الذات والأصل والانتماء والمرجعية وهي مأخوذة من كلمة '' هو'' أي جوهر الشيء وحقيقته هوية الشيء تعنى ثوابته وأيضا مبادئه، ويكفي طرح السؤال التالي لبيان ذلك: من أنا ؟ من نحن ؟ من هو ؟ وهكذا(١٧).

ثانيا: الهوية في الاصطلاح:– الهويّة:هى السمات التى يتمسك بها مجتمع من المجتمعات وتميزه عن غيرة وقد تكونت الهوية من تراكم الخبرات التى تميزه عن غيرة و الخبرات التى تعرض لها المجتمع عبر العصور، وتعتبر وثيقة تمنحها الدولة للمواطن لتثبت بها جنسيته وانتمائه الوطنى بالمعنى المادّى وهويّة المواطن الوطنية هى ارتباطه الروحى والوجدانى والعاطفى بقطعة الأرض وما عليها من تراب وهواء وممتلكات وقوانين وأنظمة ..الخ(١٨).

ثالثاً: مفهوم الهوية الثقافية:– أصبح مدلول الهوية الثقافية مهدداً من قبل العولمة ذلك أن الهوية الثقافية هى المعيار الحقيقى الذى يمكن من خلاله قياس القيمة الحقيقية لشعب من الشعوب وتتشكل هذه الهوية نتيجة تفاعل عوامل كثيرة أهمها المعتقدات الفكرية والدينية وكذلك العوامل التاريخية والبيئية وانطلاقاً من هذا المفهوم فإنه ليس من المبالغة القول أن العولمة من أهم التحديات التى تواجه دول العالم لاسيما الدول النامية (١٩).

المقصود بالهوية الثقافية: Culturalidentity

هى التفرد الثقافى بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط وسلوك, ولغة.. الخ فهى المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم, وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والأنسان, وما ينبغى أن يعمل, وما ينبغى أن يأمل(٢٠).

والهوية الثقافية هى التصرفات التى يقوم بها مجموعة من البشر متجانسين مع بعضهم البعض نسبياً وتنعكس هذه التصرفات على أساليب حياتهم المختلفة فى طريقة العيش وعلاقاتهم الاجتماعية وقيمهم وإنتاجهم الثقافى والفنى الخاص بهم(٢١)، والهوية الثقافية ليست ثابتة, وجامدة

وغير قابلة للتجديد, وإنما متطورة وملموسة فهى دائماً ما تجدد نفسها, وتواكب ما يحدث حولها من تفاعلات وتغيرات، فالهويات الثقافية فى كثير من البلدان أنما هى نتيجة للعديد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية المختلفة نتيجة لقدرتها على التجديد والانفتاح(٢٢).

نستنتج من هذا المعنى أن الهوية عملية متنامية ومستمرة, ولديها القدرة على التطوير والتكيف مع كل جديد مع الحفاظ على كيانها وخصوصيتها, حتى تتمكن من البقاء من أين يكتسب الأنسان هويته..؟

يكتسب الإنسان هويته من المجتمع الذى يعيش فيه وأسرته التى ينتمى إليها فكل إنسان يولد لابد له من مجتمع يولد فيه ويعيش به, ومنه يكتسب ثقافته وهويته حتى وأن لم يكن له أسرة فإن له مجتمع, والدولة لها دور كبير فى تعزيز الشعور بالهوية فهى المسئولة عن الترويج للهوية لأنه من خلالها يمكن الدفاع عن أراضيها وتنمية اقتصادها وبها تشبع الحاجات الأساسية لأفرادها تلك الهوية التى تمنح الأفراد داخل المجتمع الشعور بالأمن والأمان والاستقرار نتيجة انتمائهم إلى هذا المجتمع, وبالتالى فإن على المجتمع أن يعمل على دمج الانتماءات المختلفة من أجل تحقيق هوية واحدة مشتركة ولا يعنى ذلك إزالة الانتماءات الفرعية والقضاء عليها وإنما محاولة التقريب بينها من أجل مصلحة المجتمع(٢٣).

نستنتج من ذلك أن هناك نوعين من الهوية يشكلهما المجتمع وهما،الهوية الفردية التى تعبر عن ذات الفرد وشخصيته وهوية جماعية أو مشتركة وهى مجموعة من الأفراد بانتماءات مختلفة ومتنوعة يشتركون جميعاً فى هوية واحدة ومشتركة من أجل مصلحة المجتمع الذى يعيشون فيه وينتمون إلية, وكل من الهوية الفردية والهوية الجماعية جزء من الآخر يكمل بعضهم البعض

التعريف الإجرائى للهوية الثقافية:- هى مجموعة من الأفكار السائدة فى مجتمع ما بحيث تميزه عن غيرة من المجتمعات والتى يجمع عليها الأفراد لتنظيم سلوكهم وتحديد علاقاتهم مع بعضهم البعض بحيث تكون جزء من السلوك اليومى وتتضمن العادات والتقاليد واللغة والمعتقدات الدينية وشكل الملابس والمساكن وطرق التفكير .

- **العلاقة بين الثقافة والهوية:-** تعتبر الثقافة من الركائز الأساسية لبناء الأمم وتحقيق نهضتها، فهى تعبير عن روح الأمة وعنوان هويتها لدرجة أن بعض المفكرين ينظر إلى الثقافة على أنها أساس الهوية بينما يرى البعض الآخر للهوية على أنها أحد مكونات الثقافة, كما أن لكل مجتمع ثقافته التى يتسم بها وكذلك لكل ثقافة مميزاتها وخصائصها التى تميزها عن غيرها من الثقافات, وللثقافة أهمية فى حفظ الهوية فعندما يفقد مجتمع ما بعضاً من عناصره الثقافية والتى تشتمل على العادات والتقاليد والقوانين والأعراف، التى يمارسها معظم أفراده كأنواع الطعام التى يتناولونها واللغة التى يتحدثون بها وأساليب تحية الأفراد لبعضهم البعض فإن هذا المجتمع وهؤلاء الأفراد يفقدون تلقائياً هويتهم الإنسانية والسلوكية ولا يبقى لديهم ما يساعدهم على التماسك والترابط(٢٤).

والثقافة هى الاطار العام التى تتشكل فيه الهوية, فهوية أى مجتمع وأى فرد تتشكل فى إطار ثقافته التى ينتمى إليها، فلا وجود للثقافة فى أى مجتمع بدون هوية ولا وجود للهوية بدون ثقافة فكل منهما مكمل للآخر(٢٥). نستنتج من ذلك أن العلاقة بين الثقافة والهوية علاقة وثيقة ولا غنى لإحداهما عن الآخر فكل منهما مكمل للآخر، فإذا كانت الثقافة تعنى مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف والقيم التى يكتسبها الفرد من مجتمعه الذى يعيش فيه والتى تساعده على التفكير والتكيف مع غيرة، أما الهوية فهى شيئاً خاصاً بكل فرد داخل أى مجتمع لأنها تعبر عن ذات الفرد وشخصيته، أذن كل من الثقافة والهوية لهما أهمية كبيرة فى حياة الأمم والشعوب، ويمكن القول أن أنسان بلا ثقافة هو إنسان بلا فكر وإنسان بلا هوية يعد إنسان بلا شخصية.

آليات العــولمة

المبحث الأول: الآليات الاقتصادية: –

تتحكم قوى العولمة بالاقتصاد العالمى من خلال مجموعة وسائل هامة ومؤثرة هى

١– منظمة التجارة العالمية

٢–مؤسسات بريتون وودز " صندوق النقد الدولى, البنك الدولى"

٣– الشركات متعدية الجنسية

٤–المنتدى الاقتصادي العالمى " دافوس"

١–منظمة التجارة العالمية:–

أ–إنشاء المنظمة: نشأت هذه المنظمة المعروفة اختصاراً بكلمة " wto " فى أبريل عام ١٩٩٤م فى اجتماع مراكش فى المغرب ودخلت اتفاقياتها حيز التنفيذ فى ١ يناير ١٩٩٥وفكرة هذه المنظمة وإنشاؤها ليست جديدة وإنما تعود لبدايات القرن العشرين عندما اقترح "كورديل هل " عضو مجلس النواب الأمريكى أثناء الحرب العالمية الأولى إنشاء مثل هذه المنظمة، غير أنها لم تنشأ وأعيد طرحها مجدداً فى المؤتمر الاقتصادي العالمى عام ١٩٢٧م والمؤتمر السابع للدول الأمريكية عام ١٩٣٣ وبعد ذلك جدد الفكرة الرئيس الأمريكى " روزفلت " ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل من أجل تمكين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الوصول إلى المواد الخام الأولية وراء البحار(٢٦).

ب– الفلسفة الاقتصادية للمنظمة:

١– القضاء على الفكر الحمائى بمعنى حرية التجارة وإزالة جميع الحواجز والقيود الجمركية التى تحد من حرية التجارة، وكان ذلك أساس الدعوة إلى قيام المنافسة التسويقية(٢٧).

٢- تمثلت الفكرة الأساسية فى أن تحرير التجارة الدولية أمر محبب لأنه يشجع التقسيم الدولى للعمل " أى تخصص كل بلد فى النشاط الأكثر تهيؤاً له الأمر الذى يؤدى إلى القضاء على كل عائق للتبادل التجارى وقامت المنظمة على أساس مبدأين:

الأول: الإحاطة الوطنية للواردات الأجنبية بالقضاء على كل تمييز ضمن الواردات الأجنبية

الثانى: مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ومقتضاه أن تستفيد كل دولة فى الاتفاقية من أية مزايا خاصة بتحرير التجارة الدولية تمنحها دولة عضو لدولة أخرى بمقتضى اتفاق ثنائى(٢٨).

٣-عالمية تقسيم العمل الرأسمالى الدولى الجديد القائم على تقسيم العمليات المختلفة اللازمة لإنتاج ناتج واحد بين بلدان متعددة, تقوده الشركات دولية النشاط وهى تحقق مزيد مستمر من درجة تمركز رأس المال على الصعيد العالمى

٤- ظهرت فى مفاوضات أوروجواى مسألة أساسية، هى ما عرف بالتأثير المتبادل فى ناحيتين:

أ- الضغط نحو الليبرالية الجديدة على الصعيد الدولى من جانب رأس المال الدولى التى تقوده الشركات دولية النشاط الأمر الذى يتعين ضم اقتصاديات عالمية أخرى وتركز فى هذا الضم على دول جنوب شرق أسيا

ب- الأهمية المتزايدة للتجديدات التكنولوجية فى النشاط الاقتصادى بوصفة أساساً لاكتساب مزايا نسبية جديدة خاصة فى مجالات التكنولوجيا الأمامية الأمر الذى يضاعف من فرص المساس بالمزايا المكتسبة من قبل ومن هنا جاء الحرص من جانب مهندسى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على إبراز أهمية توحيد السياسات الحكومية وهو توجيه يكون بطبيعة الحال لمصلحة الأقوى اقتصادياً وتكنولوجياً(٢٩).

- **الأبعاد القانونية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية:**

١-حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الجات التى عملت مراقباً بشكل مؤقت للتجارة العالمية منذ عام ١٩٤٧م ولحين أنشاء المنظمة عام ١٩٩٤م التى أصبحت مؤسسة قانونية ودستورية لنظام تجارى عالمى وتعتبر هيئة دولية أُقرت من قبل الحكومات

٢-تعتبر الاتفاقية ملزمة لجميع الأعضاء التى سوف تنضم إليها فيما بعد حسب الفقرة "٤" من المادة "٢" ويشمل ذلك كافة الإجراءات القانونية المرتبطة بها(٣٠).

٣-حسب الفقرة "٥" من المادة "٣" من الاتفاقية فإن أعمال التنسيق والتعاون قد اقتصرت على كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والوكالات التابعة لهما(٣١).

٤-أسفرت مفاوضات الجات فى جولة أورجواى عن تبنى إعلان بونتا دست" الذى ينص على تحمل الدول النامية التزامات تتعارض مع خططها التنموية والاقتصادية وعدم إلزام الدول النامية بالكامل ما لابد أن تلتزم به الدول المتقدمة(٣٢).

٥-زادت الدول المتقدمة من استعمالها للقيود غير الجمركية بهدف الحد من دخول بعض السلع لأسواقها إذ أن نتائج مفاوضات أورجواى أظهرت أنها تقييدات جديدة لحركة الاقتصاد للدول النامية بشكل يرغمها على التخلى عن بعض قراراتها الاقتصادية لصالح القرارات العالمية(٣٣).

الملاحظ مما سبق أن منظمة التجارة العالمية التى انبثقت فى العقد الأخير من القرن العشرين تعد الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادى الدولى لتحويل الاقتصاد العالمى إلى اقتصاد معولم

٢- مؤسسات النقد الدولى – بريتون وودز:-

أولاً: النشأة:- كنتيجة لما أحدثته الحرب العالمية الثانية من فوضى ودمار ظهر نظام النقد الدولى، فتوصل الحلفاء " الدول المنتصرة فى الحرب " إلى إنشاء منظمتين دوليتين فى مجال العلاقات النقدية والمالية الدولية وذلك بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر حضرته

وفود من "٤٤" دولة وهو " المؤتمر النقدى والمالى " الذى انعقد فى مدينة بريتون وودز فى ولاية نيوهامشر شمال الولايات المتحدة الأمريكية وكانت نتيجة هذا المؤتمر أنشاء مؤسستين هما:-

أ- صندوق النقد الدولى لتنظيم العلاقات الدولية

ب- البنك الدولى للإنشاء والتعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية

وتقرر أن يكون مقر هاتين المؤسستين فى العاصمة واشنطن بناءً على توجيه الرئيس الأمريكى آنذاك ترومان للوفد الأمريكي قائلاً " أن هذا الاختيار لمدينة واشنطن هو توجيه مطلق لا يمكن أن يحيدوا عنه تحت أى ظرف من الظروف " (٣٤).

ثانياً: الوظيفة وآليات العمل والأهداف:- كلف البنك الدولى مستر بيرسون وضع تقرير حول مسألة التنمية والاستثمارات الأجنبية وقد رسم هذا التقرير وبشكل محدد الأسس المطلوب توافرها بالبلاد الممثلة فى التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وقد عرفت فيما بعد بمبادئ بيرسون(٣٥).

وأهمها:

- تصفية القطاع العام ونزع مضمونة الاجتماعى
- السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلى
- توقيع اتفاقية لضمان وحماية الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية
- منح الاستثمار الأجنبى امتيازات ضريبية وتقديم الأراضى بأسعار رخيصة
- على الدول المتخلفة البدء فى تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية

- تطوير قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح بالمشروعات المحلية والأجنبية ودعم تنمية سوق رأس المال المحلى(٣٦).

وفى ضوء هذه المبادئ صاغ البنك الدولى سياسته وبرامجه وتوجيهاته معاً مع سياسة صندوق النقد الدولى ليشكلا متحدين الجهد المشترك للرأسمالية العالمية وقد قدمت هذه المبادىء إلى البلدان النامية والمتخلفة على شكل نصائح تضمنت تشجيع السياسات المتجهة للتصدير التخلى عن نزعة حماية الصناعات المحلية وإلغاء الدعم الحكومى للأسعار وتخفيض عجز الميزانية والتخلص من القطاع العام عن طريق الخصخصة.

كانت سياسة كل من صندوق النقد والبنك الدولى فى ظل الأوضاع المتغيرة اقتصادياً تؤديان أثراً مهماً فى تأكيد وتثبيت السياسات الاقتصادية فى ظل الاقتصاد المعولم فأصبحت وظيفة الصندوق تحديد مسار التغير الذى يعد ملائماً للتنمية الاقتصادية الملائمة للاقتصادات الوطنية التى تكفل انسجام النشاط الاقتصادى على الصعيد الدولى(٣٧).

كما ينصب على تحقيق التحررية الدولية الاقتصادية طبقاً لرؤية البنك الدولى، وما رافقها من شروط وإجراءات مقيدة فضلاً عن ذلك أصبحت للصندوق أعباء إضافية بجانب دورة الأساس وذلك لقيامه بمتابعة برامج الإصلاح الهيكلى التى تعد من صميم عمل البنك الدولى(٣٨).

٣-الشركات متعدية الجنسية:

أ-التسمية والمفهوم: يقصد بالشركات متعدية الجنسية تلك الشركات التى تقود فعاليات وأنشطة تتجاوز الحدود القومية للدول لذا يدعوها البعض متعدية القومية وهى ليست متعددة الجنسية إذ أن لها جنسية واحدة هى جنسية " الوطن الأم " ولكنها تعمل على نطاق عالمى فى مرحلة تحول الرأسمالية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء البحار ووراء الحدود القومية لدولها، وقد كان لهذه الشركات دور أساسى فى هذا التحول فأصبحت المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمى يتزايد تكاملياً كما يقول تقرير الاستثمار فى العالم(٣٩).

٤-المنتدى الاقتصادي العالمى: " منتدى دافوس ": لقد كان وراء هذه العملية الاقتصادية المتداخلة الأبعاد والمتعددة للآليات والوسائل العديد من الشخصيات العالمية البارزة فى مجال الاقتصاد والمال والتجارة هذه المجموعة تشكل القوة المؤثرة والمحركة ليس فقط للعملية الاقتصادية فقط وإنما السياسية أيضا، فهؤلاء هم (مديرو العالم حاضرً ومستقبلاً) كونهم صناع العولمة الجديدة، والمخططين لاقتصاد العالم عن طريق الأخذ بمفاهيم الليبرالية الجديدة(٤٠).

لقد أصبح لهذا المنتدى أثراً كبيراً فى صناعة القرار السياسى والاقتصادى فى العالم وعلى أعلى المستويات ومن وراء الكواليس، فاللقاءات السنوية لرجال المال والأعمال فى جميع أنحاء العالم أصبح له من القوة ما يستطيع التأثير بها بشكل كبير على أصحاب القرار وتوجههم بشكل يخدم اتجاهات هذا المنتدى ومصالح المجتمعات فيه نحو مزيداً من الانفتاح للأسواق العالمية(٤١).

المبحث الثانى: الآليات الثقافية والإعلامية

١-الآليات الثقافية:

أ- الأسس النظرية: فى دراسة وضعت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سبعينات القرن العشرين لمكونات ما عرف ب " الثقافة الإعلامية الجماهيرية " توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن ثقافة " الاختراق " التى تهدف إلى اختراق الأفكار والمكونات الثقافية للمجتمعات الأخرى تقوم على فرضيات ومسلمات وأسس أطلق عليها أسم " الأوهام " وهـى:

١-وهم الفردية: يعمل على تمزيق الشعور الجمعى ويبعد الفرد من الشعور بالجماعة أو المجتمع الذى يوجد فيه، وعلية فإن الفردية تعنى الدعوة إلى إلغاء السياق أو الإطار الاجتماعي مهما تكن طبيعة هذا الإطار وماهيته

٢- وهم الخيار الشخصى: ويكمن فى طمس روح الجماعة والوعى الطبقى أو القومى واعتداد الفرد بشخصه لذاته فقط.

٣-وهم الحياد: يعنى عدم الالتزام بأية قضية وطنية أو قومية أو حتى أخلاقية ولا يحرك ساكناً تجاه أى أمر يستوجب الاهتمام أو التضحية.

٤-وهم الاعتقاد بالطبيعة البشرية التى لا تتغير:وهى بالدرجة الأساس ضد كل شيء اسمه الحركة أو التغيير حتى وإن كان مردود ذلك إيجابيا ولا يعترف هذا النوع بوجود فوارق بين الأغنياء والفقراء أو أية فوارق أخرى بين الناس ويعتبر ذلك كأمور طبيعية وبذلك يكرس الاستغلال وعدم المساواة

٥-وهم غياب الصراع الاجتماعى:- ويعنى الاستسلام لجميع أنواع الاستغلال مهما كان مصدره كما يعنى إلغاء الصراع بجميع أشكاله وتجميد الكفاح وغلق الأبواب أمام التغير نحو الأفضل

هذه الأوهام تعرف باسم أيديولوجية الفردية المستسلمة(٤٢).

ب- التطبيق: لتحقيق أفضل النتائج ووضع هذه المبادئ موضع التطبيق اتبعت قوى العولمة وسائل عديدة للتأثير فى الفكر والثقافة مثل:

١-نشر أنظمة التعليم والفكر والمفاهيم الخاصة بالعولمة وتبنى النموذج الغربى والأمريكى فى المؤسسات التعليمية ومن ضمنها الجامعات(٤٣).

٢- نشر الأفلام السينمائية والتليفزيونية والأغانى الأجنبية والموسيقى ومحاولة جعل مضمونها يسود بالتدريج كنمط تفكير وسلوك للأفراد، وقد تم الترويج لتجارة هذا النوع من السلع كالمطبوعات والأدب والموسيقى وأفلام السينما والتليفزيون حتى أصبحت التجارة الثقافية بالغة الأهمية من الناحية الاقتصادية كما يذكر تقرير برنامج التنمية البشرية للأمم المتحدة، وكان مضمون هذا التقرير أن تجارة هذه المواد زادت ثلاث مرات فى قيمتها تقريباً خلال إحدى عشرة سنة، فقد كانت ٦٧مليون دولار عام ١٩٨٠ وأصبحت ٢٠٠مليون عام ١٩٩١، وأخذ التركيز والاستقطاب يسود فى الأسواق العالمية للمنتوجات الترفيهية " أفلام ، موسيقى، مواد الجنس " وتهيمن عليها بشكل متزايد المنتوجات الأمريكية، ورغم أن الهند تعد أكبر منتج للأفلام فى العالم إلا أن هوليود استطاعت أن تصل إلى كل سوق وفاقت الهند اتساعاً وانتشاراً وتحصل على اكثر

من ٥٠٪ من إيراداتها من الخارج بعد ما كانت ٣٠٪ عام ١٩٨٠، فى حين نجد أن الأفلام الأجنبية فى سوق الأفلام السينمائية فى أميركا لا تزيد نسبتها عن ٣٪ (٤٤).

ج–النتائج:

١–تبنت قوى العولمة هذه المبادئ وعملت فيها بشكل مبرمج وجاد لتحقيق تأثير قوى على أفكار وثقافات العالم فقد قال بريجنسكى مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر أواخر السبعينات " تمثل الأفلام والبرامج التليفزيونية الأمريكية ثلاثة أرباع السوق العالمية ويشابهها فى ذلك انتشار الموسيقى الشعبية الأمريكية، فى حين تتوسع باستمرار دائرة الذين يقدرون التقليعات والملابس وحتى العادات الغذائية الأمريكية فى جميع أنحاء العالم(٤٥).

٢–تتجة العولمة إلى بلورة ثقافة عالمية تتميز بخصائص مشتركة وقد أثر سقوط الحواجز وتقريب المسافات بالاتصالات فى تمكين الإنسان فى أرجاء الكرة الأرضية من معرفة كل شيء بسبب تدويل الثقافة، فأصبحت العولمة الثقافية تشكل خطراً يتهدد الثقافة الوطنية وتهدد نزعة القيم الأصلية وتغير صفات الثقافة المحلية إلى درجة تهميشها(٤٦)،غير أن الثقافة اليابانية تختلف تماما ولها من الخصوصية ما يجعلها غير قابلة للاختراق

فحين ننظر إلى اليابان من أية وجهة نظر ولأى سبب كان فمن الجوهرى أن نتذكر بأنهم نتاج مدنيه فريدة من نوعها وأن القيم والمعايير السائدة عندهم هى حصيلة آلاف السنين من الإشراط الدينى والميتافيزيقى القوى والتى كانت مختلفة تمام الاختلاف عن تلك القيم والمعايير التى قولبت خلق الغربيين وشخصيتهم وعاداتهم(٤٧).

المبحث الثالث: الآليات السياسية

- استخدمت قوى العولمة ثلاثة عناوين فى هذا الصدد بشكل مركز هى الديمقراطية وحقوق الإنسان واعتماد مبدأ التدخل الإنسانى .

١-**الديمقراطية:** اشتقت كلمة الديمقراطية من الأصل اليونانى demoscratos وهى كلمة مركبة من مقطعين الأول demos بمعنى الشعب و الثانى cratos بمعنى حكم وعلى هذا تعنى " حكم الشعب وقد أجمعت العديد من المؤلفات وآراء المفكرين التى تناولت مفهوم الديمقراطية على أنها حكم الشعب بالشعب وللشعب(٤٨).

وأصبحت الديمقراطية مبدأ سامياً تسعى إليه الشعوب فى مختلف بلدان العالم كونها اقترنت بالمساواة أمام القانون, وهكذا اتجهت معظم شعوب الأرض إلى الأخذ بالديمقراطية نظاماً للحكم على الرغم مما يعتريها من سلبيات، كأفضل وسيلة لتحقيق العدالة وأن كان تطبيقها يختلف بحسب البيئات الاجتماعية كما أصبحت مبدأ قانوني على أثر قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩م وتجلت فى أنها مذهب سياسى بعيد عن أى طابع آخر تضع الأفراد جميعاً فى حالة المساواة أمام القانون(٤٩).

وتؤكد معظم الدراسات المتعلقة بعملية صنع القرار السياسى فى الخبرة السياسية اليابانية فى فترة ما بعد الحرب الثانية إلى خصوصية عملية صنع القرار فى اليابان مما يميزها عن المجتمعات الغربية سواء فيما يتعلق بالشكل العام لصناعة القرار أو أسلوب تفاعل القوى السياسية فيه، فعملية صنع القرار السياسى فى اليابان تتم من خلال ثلاث قوى رئيسية هى: –

الحزب الحاكم والبيروقراطية ورجال الأعمال إلى جانب المعارضة والرأى العام وقوى اجتماعية أخرى, لذلك تتميز عملية صنع القرار السياسى فى اليابان بعدة خصائص أهمها أنه قرار جماعى فالقرارات السياسية تتخذ بالإجماع بعد الوصول إلى حلول وسط أو توافقية وتعتبر نزعة التوافقية فى اليابان على درجة كبيرة من الأهمية فى المجتمع اليابانى وتميز هذه النزعة عملية صنع القرار سواء فى داخل كل حزب من الأحزاب بين " أجنحته " المختلفة أو داخل البرلمان " الدايت " بين الأحزاب المحافظة والأحزاب المتقدمة حيث تجرى المناقشة حول قضية من القضايا لاكتشاف مساحة من الاتفاق والتوافق بين المشاركين والتوصل إلى حل وسط تقبله جميع الأطراف من خلال تقنيات التفاوض وتبادل الرأى فلا تتم مواجهة مفتوحة بين أجنحة الحزب الواحد، ولا بين الأحزاب فى اليابان، ويكون من نتائج ذلك أنه لا تتضح خصائص محددة لا للأغلبية ولا إلى المعارضة، ولكن يمكن قبول كل المشاركين فى صنع القرار(٥٠).

وعملية التوافق فى الفكر اليابانى ترجع بصفة عامة إلى طبيعته التقاليد اليابانية التى ترفض الصراع أو فرض الآراء وتجنب الصدام مع الأطراف الأخرى، ولا يستطيع رئيس الوزراء على سبيل المثال أن يفرض رأيه بل علية قبل أتخاذ أى قرار هام أن يتشاور مع الفئات المختلفة ومع قيادات أصحاب الأعمال وإلا فإنه يغامر بفقدان مركزه(٥١).

وبحلول النصف الثانى من القرن العشرين روج الغرب لما سمى بالديمقراطية الليبرالية والتى تعنى إعطاء الحرية للفرد مع وضع قيود على سلطة الدولة بوصفها مفهوماً اقتصاديا(٥٢).

فأصبحت الديمقراطية فى الغرب تعنى تمكين الأفراد من المشاركة السياسية والتمتع بحقهم الانتخابي وفى الوقت نفسه تعنى حرية اقتصادية للفرد ليقوم بنشاطه الاقتصادى بكامل حريته وبوسائله الخاصة وقد كان هذا الطرح محل نزاع فى حقبة الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية خلال الحرب الباردة حيث تمسكت الشيوعية بما أسمته الديمقراطية الاجتماعية التى زعمت أنها تعنى العدل مع محاولة كل من الطرفين لفرض نموذجه على الطرف الآخر (٥٣). والولايات المتحدة تعتز بديمقراطيتها الليبرالية وتعدها نموذجاً عالمياً يجب أن يحتذى به, وزعم الرئيس الأميركى فى بداية السبعينات من القرن العشرين أنه من الممكن أن تكون الولايات المتحدة أكبر دولة مناصرة للديمقراطية فى العالم مثالاً واضحاً للآخرين كى يحذوها(٥٤).

والديمقراطية اليابانية تختلف فى كثير من مضمونها عن الديمقراطيات الليبرالية الغربية حيث تتسم الديمقراطية الليبرالية فى اليابان بالخصوصية اليابانية ولعل ذلك يرجع فى المقام الأول إلى طبيعة الثقافة السياسية للمجتمع اليابانى بما تحمله هذه الثقافة من قيم وتقاليد وأفكار وأعراف وخبرة تاريخية تتعارض فى كثير من الأحيان مع مضمون الديمقراطية الليبرالية بالمفهوم الغربى فقيم الجماعية والهيراركية فى الثقافة السياسية والديمقراطية اليابانية يقابلها قيم الفردية والاستقلالية التى تنادى بها الديمقراطية الليبرالية(٥٥).

ورغم التحولات الاجتماعية والسياسية التى أحدثتها الديمقراطية الليبرالية فى المجتمعات الغربية إلا أن كثير من المجتمعات الآسيوية لم تشهد تغيرات راديكالية كتلك التى حدثت فى العالم

الغربى ويعود السبب فى المقام الأول إلى طبيعة الموقع والبيئة والقيم السائدة التى تختلف فى الشرق عنة فى الغرب كالمجتمع اليابانى والذى يتميز بهوية ثقافية متميزة عن باقى مجتمعات آسيا كذلك فإن الكثير من بلدان المستعمرات القديمة فى آسيا والتى استعارت المبادئ السياسية للديمقراطية الغربية فشلت فى إدخال تغييرات على غرار النموذج الغربى لذا فأن مجتمعات المستعمرات القديمة التى عاد إليها الغرب بطريقة استعمارية فكرية تسمى العولمة يمكن تسميتها مجتمعات تاريخية وليست حديثة حسب تصنيف علماء الاجتماع(٥٦).

والحياة السياسية فى اليابان تتضمن مبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية فتتسم باحترام كل أشكال الحريات المختلفة، وتغليب قيم معينة مثل قيم المساواة والتسامح وقبول الآخر والاعتراف بالاختلاف دون تمييز وعلى أساس المساواة الكاملة على كافة المستويات، وجميع المواد التى يتضمنها الدستور بشأن كفالة الحقوق والحريات العامة للإنسان اليابانى تؤكد على إعلاء قيمة الفرد وحماية كرامته الإنسانية، كما تلعب اليابان دور كبير ومتعاظم فى مجال حقوق الإنسان وحماية الديمقراطية على المستولى الدولى(٥٧).

والملاحظ أن التعددية فى اليابان لم يترتب عليها أى درجة من درجات الصراع والمنافسة كما فى بعض الديمقراطيات الغربية، بل تعددية قادت إلى الوحدة والائتلاف وهذا راجع إلى الهوية الثقافية اليابانية التى تتضمن عادات وتقاليد تقدس العمل الجماعى وأعلاء قيمة الجماعة كأحد القيم الرئيسية المميزة للثقافة اليابانية، فيعتمد التطبيق الناجح للديمقراطية فى اليابان على المزج بين التراث الثقافى اليابانى والقيم الديمقراطية الغربية فى إطار الخصوصية اليابانية

٢-حقوق الأنسان:-

فى لسان العرب الحق نقيض الباطل قال تعالى " ولا تلبسوا الحق بالباطل " البقرة / ٤٢"(٥٨). ويمكن تعريف مصطلح حقوق الأنسان بأنه " تلك الحقوق التى تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية" (٥٩).

وبالنسبة للأصول الفكرية لحقوق الأنسان فالملاحظ أن إعلانات حقوق الإنسان التى تمخضت عنها ثورات القرن الثامن عشر فى أوروبا وبشكل خاص الثورة الفرنسية ١٧٨٩ انطلقت

من الفكر الليبرالى وهى تعنى بوجه خاص بالحقوق الفردية ضمن إطار عناية تلك الثورة بتلك الحقوق بالدرجة الأولى والأخيرة ويخدمها أى نص اجتماعي (٦٠).

وقد صيغت العديد من المواثيق الدولية التى حاولت تأكيد حقوق الإنسان فى العالم، كان أهمها الميثاق العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذى نص بمواده الثلاثين على كرامة الإنسان وحقوق الأفراد وضرورة التمتع بها وهذا واضح فى مادته الأولى والثانية، وينطوى على الشمولية كونه يدعو إلى تحقيق حقوق الأنسان لكل شعوب الأرض كما أنها تعنى قابلية مبادئه للتطبيق فى كافة المجتمعات الإنسانية دون تمييز(٦١).

ويلاحظ فى هذا الميثاق أنه عبر عن وجهة نظر الدول الغربية التى صاغته كمحاولة لتثبت المذهب الفردى، فى الوقت نفسة دخل الاختلاف فى مجال حقوق الإنسان فى صراع أيديولوجي بين المذهبين الفردى والجماعى أبان الحرب الباردة والتى سعى كل طرف إلى إثبات أحقيته فى حقوق الإنسان ومحاولات كل منهما المتكررة لانتهاك حقوق الآخر، فالمذهب الفردى ركز فى الحقوق المدنية والسياسية، أما المذهب الجماعى الماركسى فقد ضمن الحرية الفردية لصالح المجتمع مركزاً فى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أعتبر الدولة الشخص الأسمى على الفرد عكس المذهب الفردى(٦٢).

ومع نهاية الحرب الباردة وظهور المتغيرات الدولية انتهى ذلك الصراع ولم ينتهى معه تلك الحقوق التى نادى بها المذهب الماركسى، وفى عام ١٩٩٢ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالمصادقة رسمياً على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية تلك المتغيرات حملت معها بعض المفاهيم العالمية باتجاه جديد وفق الرؤية الأمريكية، رؤية الطرف الأقوى فى العالم فضلاً عن إلحاقه بالسياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها الكبرى عبر العالم(٦٣).

أذن تغيير المفاهيم مرحلة نتجت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقى بزعامة روسيا والحديث عن حركة حقوق الإنسان فى إطارها النظرى الغربى يثير إشكالية العلاقة بين حقوق ومنظومة القيم فى مجتمعات عالمية مختلفة تنظر إلى حقوق الأنسان نظرة مغايرة (٦٤).

ومنها بعض المجتمعات الآسيوية كالمجتمع اليابانى، فالمرأة اليابانية لم تتساوى بالرجل فى كافة الحقوق كالمجتمع الغربى مما يثير إشكالية فى العلاقة بين حقوق الإنسان وتلك البيئات أو التنازع على حقوق الإنسان بين الغرب وتلك المجتمعات وصولاً إلى إشكالية الخصوصية والعالمية

ولا يمكن إنكار أن المقولات الكبرى المطروحة فى عصر العولمة الذى نعيشه مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان تنطوى كل منها على جانب عالمى وجانب محلى فى آن واحد بناء على الظروف البيئية والقيم السائدة ورفض الاندماج فى تقاليد أسلوب الحياة الغربية والأمريكية وقيمها(٦٥). ومن الملاحظ أن التركيز فى احترام حقوق الإنسان بالمعنى الغربى يؤدى إلى نتائج عكسية فى المجتمعات الأخرى وقد تعتمد النظم السياسية على ذلك كذريعة لرفض احترام حقوق الإنسان جملة وتفصيلاً وقد تحظى حينئذ بتأييد عام داخل المجتمع كالمجتمع اليابانى

٣-اعتماد مبدأ حق التدخل الإنساني: -

أ-فى السياق التاريخى:

سياسة التدخل فى شئون الدول الأخرى مبدأ قديم لدى الدول وظهر هذا بشكل واضح فى العصر الحديث وتحديداً فى أوائل القرن التاسع عشر فى عام ١٨١٥ ليضم التحالف الدولى الغربى ضد الإمبراطورية العثمانية والذى ضم النمسا وبروسيا وروسيا وإنجلترا وفرنسا بحجة حماية المسيحين المضطهدين وذلك بمنطق الحروب الصليبية, حيث لم يتغير جوهر سياسة القوة الذى يجد له ما يبرره على المستوى النظرى والسياسى والأخلاقى, فسياسة القوة والعدوان لم ولن تعدم أن تجد لها منظرين يتبارون فى صياغة القواعد الأخلاقية والرأسمالية اللازمة لذلك(٦٦).

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الأطراف الدولية تحمساً وتطبيقاً للتدخل الإنسانى الأن وكانت من أشد معارضى التدخل فى شئون أمريكا الجنوبية عندما ذهبت الدبلوماسية والفقه القانونى الأوربيان إلى تبرير شرعية التدخل العسكرى لحمايه مصالح المواطنين الأوروبيين المقيمين هناك، فى مواجهة ما عرف بمبدأ "كالفو" الفقيه الأرجنتينى فى منتصف القرن التاسع عشر والذى يقضى بعدم شرعية تدخل الحكومات الأجنبية فى شئون القارة، حتى وأن تعرض الأجانب لمعاملة غير عادلة لأن التدخل يعنى انتهاك السيادة الوطنية للدول المضيفة(٦٧).

وقد ظلت الدبلوماسية الأمريكية على وعى كامل بدورها المتناقض فى هذا الشأن وحرصت على قصر عدم تدخلها على أوروبا بينما حرصت بشدة أن ينسحب هذا المبدأ بالقدر نفسة على حق التدخل الأمريكى فبرغم من توقيعها عام ١٩٩٣على اتفاقية مونتيفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول التى أبرمتها أمريكا ونصت على عدم أحقية التدخل من جانب أية دولة فى الشئون الداخلية والخارجية لدول أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحفظت على ما أسمته الحقوق المكتسبة من قانون الأمم المتحدة المعترف به بشكل عام(٦٨).

ب–المبدأ والممارسة:

تضمن القانون الدولى العديد من الاتفاقيات والأعراف الجديدة التى نظمت العلاقات بين الدول أثناء الحروب وذلك فى القرن العشرين، مثل اتفاقية جنيف عام ١٨٦٤م التى تتعلق بحياد الأجهزة الطبية وتقديم المساعدة واحترام الأطقم الطبية التى تضع شارة الصليب الأحمر، ثم اتفاقية لاهاى ١٨٩٩م التى أخضعت الحرب البحرية لاتفاقية جنيف، ومن ذلك الحين توالت الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات ذات الطابع العام والخاص مثل الاتفاقيات الخاصة بجرائم إبادة الجنس البشرى وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومكافحة العبودية والتمييز العنصرى وحماية اللاجئين الأجانب وعديمى الجنسية فضلاً عن المواثيق ذات الطابع العام مثل حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

وبذلك يكون للقانون الدولى الإنسانى أبعاداً متعددة أكثر عمقاً فى إطار عام من ازدهار الثقافة المناصرة لحقوق الإنسان واحترام كرامته ومحاولة تنظيم علاقة الفرد بالدولة والعلاقات بين الدول على أسس العدل والتوازن وحماية مستقبل الحياة البشرية(٦٩).

وقد حرصت الدول على وضع ما يفيد احترامها لحقوق الإنسان فى دساتيرها وظل الاتجاه العام هو أن الدولة الوطنية هى الضامن الأول لهذه الحقوق, إلى أن ظهر مفاهيم جديدة مثل الجرائم ضد الإنسانية ولا تشترط بالضرورة وقوع صراع مسلح مما نتج عنة تشكيل محكمتين

دوليتين جنائيتين خاصتين بقرار من مجلس الأمن الدولى لملاحقة مجرمى الحرب فى راوندا ويوغسلافيا السابقة حيث تم رفع المركز القانونى للأفراد إلى نطاق القانون الدولى(٧٠).

وقد كان التطور الأكثر أهمية هو تشكيل محكمة الجنايات الدولية وكان القرار الأول لها فى مارس ٢٠٠٩م بتوقيف ومحاكمة الرئيس السودانى عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية فى إقليم دار فور السودانى، والحق أن هذا التراث القانونى الإنسانى الآخذ فى الأتساع والتعمق لم يكن من السهل تطبيقه بمعيار واحد وبكل دقة فى كل المجالات فقد مورس فى أغلب الحالات وفق المصالح الخاصة فالملاحظ أن حقوق الإنسان فى الدول العظمى أبان الحرب الباردة كانت فوق كل مساءلة فلم تلجأ تلك الدول إلى ردع حلفائها أو تعديل سلوكهم إلا فى الأوقات التى قد تؤدى لانفجارات غير محسوبة(٧١).

ج–السيادة الوطنية للدول:

فى مقابل مبدأ السيادة الوطنية للدولة الذى استقر بوصفه أحد أسس الأمن الدولى بعد الحرب العالمية الثانية أصبحنا أمام نظام عالمى جديد يعطى الأولوية المطلقة لحرية السوق والمشروع الخاص مع تسخير مسميات كالديمقراطية وحقوق الإنسان فى خدمة ذلك، أى استخدام وظيفى لتسويغ التدخل فى شئون الدول القائمة فى أطراف النظام الدولى الرأسمالى(٧٢).

والمبررات التى تقدم فى هذا الصدد منها أن العالم أصبح يواجه أخطاراً جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة تتمثل فى الإرهاب والمخدرات والهجرة الغير شرعية وتآكل وتدهور البيئة وانتشار الجريمة المنظمة وتعاظم تهديدات الأمراض والأوبئة، فعالمية هذه الأخطار تتطلب بالضرورة مقاومة عالمية مبنية على أسس ديمقراطية لا تعرف التمييز أو الاستغلال ' وحتى تكون السيادة إيجابية فإنها يجب أن تقوم على التوازن بين المناطق والجماعات والأفراد فى إطار الدولة الوطنية ولا يمكن أن يتحقق الأمن الجماعى فى ظل غياب التوازن على المستوى الدولى نفسه بين سيادات آخذة فى الضعف أو التعرض للإضعاف المخطط وبين سيادة دول عظمى آخذة فى التوحش وإن لبست رداء الحمل(٧٣).

وكنتيجة للحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م وهزيمة اليابان انتهكت أمريكا سيادة اليابان فعلى سبيل المثال رضخت اليابان للدستور الذى فرضة عليها الجنرال الأمريكى ماك آرثر فى مارس عام ١٩٤٦ وبعد قرار إعداد الدستور اليابانى الذى تم تبنية تحت الوصاية الأمريكية انطلاقا من مبرر أن دستور الميجى لم يعد ملائما لأغراض السياسة اليابانية الجديدة وتضمنت المسودة الأمريكية للدستور ثلاثة مبادئ هى:-

- السيادة للشعب والإمبراطور هو رمز الدولة وتحدد واجباته وسلطاته من خلال الدستور

- إلغاء حق سيادة الأمة فى الحرب وتتخلى اليابان عن اعتبارها وسيلة لحل نزاعاتها والامتناع عن تأسيس جيش يابانى أو قوات بحرية أو جوية

- إلغاء النظام الإقطاعى اليابانى، فلا حقوق شرافة وامتيازات تمنح للعائلة الإمبراطورية أو للنبلاء وقد قبلتها الحكومة اليابانية فى ٦ مارس من عام ١٩٤٦وبجميع الفقرات الرئيسية التى مازالت مدونة فى الدستور الحالى(٧٤).

نتائج البحث

- هناك بعداً آسيوياً متميزاً للعولمة أساسه النظر إلى العولمة باعتبارها عملية اقتصادية فالآسيويون يميلون إلى تغليب هذا البعد وبالتالى تجاهل الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة واليابان تميل إلى الفصل بين الجانبين

- على الرغم من حقيقة ما قد تمثله الأبعاد الثقافية للعولمة من تحد بالنسبة لليابان فى ضوء واقع أن اليابان مازالت تتمتع بدرجه أو بأخرى من درجات الاختلاف الثقافى والقيمى عن ذلك الذى تمثله منظومه القيم الغربية الساعية إلى فرض سيادتها على العالم من خلال العولمة إلا أن اليابان تبقى واحده من القوى الرئيسية فى العالم المستفيدة من سيادة مفاهيم العولمة لاسيما فى أبعادها الاقتصادية بالنظر إلى القوه الهائلة للاقتصاد اليابانى ومدى ما قد يعود عليها من مكاسب

فى فتح أسواق العالم بما فى ذلك أسواق الدول الآسيوية أمام منتجاتها على حين أن باقى الدول الآسيوية بدرجة أو بأخرى من المتلقين لتأثيرات العولمة أكثر من كونها منتجة لهذه التأثيرات

– الاقتصاد اليابانى فى ظل العولمة يستفيد من العديد من عناصرها ويتأثر بالسلب ببعض العناصر الأخرى كما أن العولمة الاقتصادية وأن أدت إلى فوائد للاقتصاد اليابانى إلا أنها تطرح علية تحديات يجب التعامل معها حتى يستمر فى السباق لاسيما أن الاقتصاد اليابانى مازال فى المرتبة الثانية على مستوى العالم

– لم تسمح اليابان بأن يتحول القطاع الرأسمالى الخاص فيها إلى مجرد وكيل للرأسمالية العالمية يتولى بيع المنتجات الغربية ولكنها أجبرته على أن يطور تكنولوجيا ومنتجات تتفق واحتياجات السوق المحلية

– لم تسمح اليابان بتحرير التجارة الخارجية وإنما فرضت شروطا قاسية على الاستيراد من الخارج وأقامت نظماً تجارية حمائيه

– طورت اليابان نموذجاً للتنمية يختلف عن كل النماذج الرأسمالية والاشتراكية التقليدية وتدور هذه النماذج حول مفهوم محورى مؤداه المزج بين الدور التخطيطى القوى للدولة من جانب والمبادرة الفردية للقطاع الخاص الرأسمالى من جانب آخر فالدولة تضطلع بدور محورى فى عملية التخطيط العام بمعنى تحديد أهداف التنمية وقطاعات الإنتاج المطلوب التركيز عليها مع منح القطاع الرأسمالى الحوافز والإعفاءات التى تشجعه على العمل والإنتاج وقد استند هذا النموذج على مجموعه من القيم اليابانية التى تعطى أولوية الجماعة على الفرد وعلى الانضباط الاجتماعى والعمل العائلى وفى تطبيق هذا النموذج تم التركيز على تعبئة الموارد الذاتية ودفع القطاع الخاص إلى تطوير تكنولوجيا محليه مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية

– بالنسبة للجوانب الثقافية فى ظاهرة العولمة وما يسعى إلية من إيجاد قيم ثقافية مشتركة بين الشعوب وهى بالأساس قيم الثقافة الغربية لذلك واجه منظرى العولمة ردود فعل غاضبة من اليابان وكثير من الدول الآسيوية وهم يثيرون قضايا مثل وضع المرأة ونظام الأسرة والزواج وحقوق الأنسان نظراً لما تتميز به اليابان من خصوصية ثقافية

– والعولمة على الجانب الثقافى فى اليابان مثلما خلقت تحديات فأنها خلقت فرصاً أمام الثقافة اليابانية حيث أن التطورات التكنولوجية لا تقتصر أمكانية استخدامها والاستفادة منها على الغرب وإنما اليابان تستطيع أن تفعل الشيء ذاته فى ظل وضعها الاقتصادى المتميز

– اليابان فى تعاملها مع العولمة تتفاعل معها وتعرف ما قد تحققه لها من فوائد وما قد تخلقه لها من مشاكل فتسعى إلى تعظيم الأولى والتقليل من الثانية قدر الاستطاعة ووفق منظور أو منهج واضح ومحدد وليس كغيرها من الدول التى تقابل العولمة إما بالرفض أو الانجراف فى تيارها سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً دون أن تكون لها خطتها الواضحة وحتى أن كان لها خطة فأنها فى الغالب تقوم على رد الفعل وليس الفعل فى حين تفضل البعض عدم الفعل

الهوامش:

١– محمد السيد سليم ، السيد صدقى عابدين : آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣ص ٣٣

(٢) اليابان وتنطق: نِيهُونْ ومعناها: مصدر الشمس أو مَشرق الشمس، من: نِى أى الشمس، هُونْ أى المنبع أو الأصل وتقع فى شرق آسيا، يقع بين المحيط الهادئ وبحر اليابان، وشرق شبه الجزيرة الكورية. أطلق الصينيون على البلاد اسم أرض مشرق الشمس، وهذا لوقوعها فى أقصى شرقى العالم المأهول آنذاك. تتكون اليابان من جزر عديدة (حوالى ثلاثة آلاف جزيرة)، أربع من هذه الجزر تعد الأهم والأكبر على الإطلاق، وهى على التوالى (من الجنوب إلى الشّمال:(كيوشو شيكوكو هونشو هوكايدو) عد اعتماد الدستور فى عام ١٩٤٧ تحول نظام الحكم فى اليابان إلى نظام ملكى دستوري يضم إمبراطورًا وبرلمان منتخبًا

(٣) سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف ،القاهرة ١٩٨٥،ص٢٩

(٤) ايان كريب :النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم وآخرون، عالم المعرفة ١٩٩٩٠ ص٧٩

(٥) سامى مرسى النجار: الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية قضايا ودراسات، المركز العربى للدراسات الزقازيق ص٣

٦– احمد صدقى الدجانى: العرب والعولمة ،ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ط٣، بيروت،٢٠٠٠ ص٦٢، مجموعة من الباحثين

٧– أحمد صدقى الدجانى : العرب والعولمة ،مصدر سابق ص ٦٣

٨– محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٥ ص١٨

٩– ماهر الضبع :العولمة وقضايا الهوية الثقافية ،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،٢٠٠٦،ص١٣

١٠– محمد نوار :المجتمع بين التبعية والهوية، الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة،٢٠٠٦،ص١٨٦

[11]– سامى مرسى: الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق ،ص١٥١

[12]– محمد سعيد فرج: خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية التاسعة لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة ٢٠٠٢،ص١٢

[13]– زيودين ساردار ،بورين فا لوك:الدراسات الثقافية ،ترجمة وفاء عبد القادر،المشروع القومى للترجمة،العدد٥٥٨،المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ٢٠٠٣،ص١٦٥

[14]– محمد سعيد فرج: خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة مرجع سابق ص ١٢

[15]– محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور : تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ج٩، ص٨١، ط ١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت للتعريف اللغوى للثقافة

[16]– نبيل علي : الثقافة وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٨٤ لسنة ١٩٩٤ ص٣٦

[17]– ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٥، ط٣، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٦

١٨– عبدالرزاق عيد: الثقافة الوطنية/ الحداثة وإشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية دار الصداقة حلب ١٩٩٦ ص١٧

[19]– عمرو عبد اللطيف : الغزو الثقافى والعولمة ، مقالة بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣٠

[20]– احمد على كنعان: الشباب الجامعى والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، دراسة ميدانية على طلاب جامعة دمشق،٢٠٠٨،ص٤٢٠

[21]– جان بيير فارينى :عولمة الثقافة، ترجمة عبد الجليل الأزدى ،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،٢٠٠٣ص١٤

٢٢– هادى نعمان الهيتى: الإعلام والطفل ،دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،ص٧١

[٢٣]– قايد دياب : المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب ،مرجع سابق ٢٩٥ص

[٢٤]– ماهر الضبع :العولمة وقضايا الهوية الثقافية مرجع سابق،ص١٣٦

[٢٥]– ماهر الضبع : مرجع سابق ، ص١٣٧

[٢٦]–كامل أبو صقر : العولمة التجارية والإدارية والقانونية ، سلسلة العولمة والاستثمار ، منشورات دار الوسام ، بيروت ٢٠٠٠ ص ٤٠٥

[٢٧]– فلاح سعيد جبر : اتفاقية الجات ونظام الأيزو وأثرها على الأمن الغذائى والصناعات الغذائية في الوطن العربى الاتحاد العربى للصناعات الغذائية ١٩٩٦م ،ص ٥٩

[٢٨]– محمد دويدار : المنظمة العالمية للتجارة فلسفتها الاقتصادية وأبعادها القانونية في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة ،مكتبة مدبولى ، القاهرة ٢٠٠٤م ص ٢٩" مجموعة من الباحثين "

[٢٩]– محمد دويدار : المصدر نفسة ، ص ٣٢

[٣٠]– محمد دويدار : المصدر نفسة ، ص ٣٤

[٣١]– برهان نورى: آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، العولمة وتحرير التجارة ، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٩م ص ٨٦

[٣٢]– برهان محمد نورى : المصدر نفسة ، ص ٣٤

[٣٣]– محمد صفوت قابل : مؤتمر سياتل والمكسب والخسارة في تحرير التجارة ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، الإمارات العربية المتحدة س٣٨ ،ع ٣٥٤ ،مارس ٢٠٠٠

[٣٤]– أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولة ، ج١ ، دار النهضة العربية للنشر ،القاهرة ١٩٧٩م ، ص ٢٨٩

[٣٥]– رياض المؤمن : المصدر السابق ص ٤٤

[٣٦]– إبراهيم نافع : ماذا يجرى في العالم الفقير ، شركاء في التنمية ، ترجمة إبراهيم نافع، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١، ص ٢٣

[٣٧]– آمال شلاش : سياسات ووسائل التنمية الاحتكارية ، قراءة آليات الاختراق والتدخل الاقتصادى الندوة الفكرية السياسية الدولية من أجل عالم عادل وتقدم دائم ، بيت الحكمة ٥–٧ / مارس ٢٠٠٠، بغداد ص ١٤١

[٣٨]– حميد الجميلى : آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة ، الندوة الفكرية السياسية الدولية من أجل عالم عادل وتقدم دائم ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٩٧

[٣٩]– منير الحمش : فرض جدول أعمال اقتصادى وسياسى على الدول الأجنبية في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة ، مكتبة مدبولى ،القاهرة ، ص ١٢٨

[٤٠]– سيار الجميل : العولمة الجديدة والمجال الحيوى في الشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٧ م ص ١٤٩

[٤١]– تقرير المؤتمر القومى العاشر ، المستقبل العربى ، ع٢٥٥ ، بيروت ، مايو ٢٠٠٠ ، ص ١١٦ ، نقلاً عن : سناء كاظم مرجع سابق ص ٧٩

[٤٢]– محمد الجابرى : المسألة الثقافية في الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ط٢، بيروت ١٩٩٨ ص ١٧٨

[٤٣]– عبد المنعم الحسنى : العولمة والأمن الثقافى ، في كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربى ج٦ ، الكتاب الثقافى ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٥١

[٤٤]– البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م البحرين ، ص ٣٣ نقلا عن عبد المنعم الحسنى ، مصدر سابق ص ٤٩

[٤٥]– عبد المنعم الحسنى : العولمة والأمن الثقافى مرجع سابق ص ٢٢

[٤٦]– الباحث : بالاتفاق مع رأى الباحثين الأخرين

[٤٧]– بوى دى مانتى : آداب السلوك والأخلاق اليابانية في ميدان التجارة وإدارة الأعمال ترجمة دار الحمراء ، أسعد رزوق ١٩٩٢ boy de mente : japanese Etiquette & Ethics phoenix publishing Associates Ltd. Great Britain

[٤٨]– خالد بن عبد العزيز الشريدة : رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية ،بحث مقدم إلى مؤتمر الديمقراطية والتربية في الوطن العربى ، جامعة الكويت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ص ٣٨

[٤٩]– عبد الغنى بسيونى عبدالله : النظم السياسية ، أسس التنظيم السياسى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٤ ،ص ١٩٩

[٥٠]– هشام محمد هاشم بسيونى : الديمقراطية في اليابان وأثرها على الحضارة اليابانية المعاصرة ، دار الأحمدى للنشر ط١ ، ص٣٤٠

[٥١]– هشام محمد هاشم بسيونى : نفس المرجع السابق ص ٣٣٨

[٥٢]– السيد ياسين : الطريق الثالث " أيديولوجية سياسة جديدة " مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٩، يناير ١٩٩٩ص ٧٠

[٥٣]– نعوم تشومسكى : إعاقة الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ط٢ ،بيروت ١٩٩٨ص ٣٧٨

[٥٤]– ريتشارد نيكسون : الفرصة السانحة ، التحديات التى تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة ، ترجمة احمد صدقى مراد ،دار الهلال ١٩٩٢ ص٢٢

[٥٥]– هشام محمد هاشم بسيونى : مرجع سابق سبق ذكرة ص ٣٤٣

٥٦– أرشى خان : العولمة والألفية الليبرالية السعيدة في كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربى المصدر نفسه ص٣٨

٥٧– هشام محمد هاشم بسيونى : مرجع سابق سبق ذكرة ط١ ، ص٤١١

٥٨– ابن منظور جمال الدين محمد الأنصارى : لسان العرب ج١٠بيروت دار صادر ص٤٩

٥٩– جابر إبراهيم الراوى : حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولى والشريعة الإسلامية ،دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ١٩٩٩ ص ١٦٦

٦٠– البير باييه :تاريخ إعلان حقوق الإنسان ، ترجمة : محسن مندور ، منشورات الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٠ ص ١٠٣

٦١– رياض عزيز هادى : العالم الثالث وحقوق الإنسان ،سلسلة آفاق عربية ، العدد ١٩دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ٢٠٠٠ ص٣

٦٢– سعد زيد : في الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربى ، في كتاب حول التيار الديمقراطى ، دراسات نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٤ ص ١٧٢

٦٣– رياض عزيز هادى ، مصدر سابق ص ٢٨

٦٤– برهان غليون وآخرون : حقوق الإنسان العربى مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربى ط٧ ١٩٩٩،ص٢٠

٦٥– احمد ثابت : العولمة والخيارات المستقلة ، المستقبل العربى ، العدد ٢ ، ١٩٩٩ ص٣٧

٦٦– مصطفى مجدى الجمال : تأصلات في ايدلوجيا التدخل الإنسانى ، في كتاب " الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولى، القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٣٧ " مجموعة باحثين"

[٦٧]– نفس المصدر السابق :١٣٩ ص

[٦٨] –BOUTWELL Jeffrey "REPORTER" and pugwash Workshop Intervention Sovereignty and International Security ،Como، Italy، Sep. ٢٠٠٠p .٢٤

[٦٩]– حقوق الإنسان في القوانين والتشريعات الدولية ، في جلال عبد الله معوض : موسوعة أحداث القرن العشرين ، ج٢ دار المستقبل العربي ،٢٠٠٠ ،ص٩٣

[٧٠]– أحمد عبد الحليم : حرب البلقان والدوافع السياسية والاستراتيجية للناتو، ملف الأهرام الاستراتيجى ، نقلاً عن مصطفى الجمال ، مصدر سابق ص ١٤٣

[٧١]– مصطفى مجدى الجمال : مصدر سابق ص ١٤٣

[٧٢]– مصطفى أمين : التدخل الإنسانى ضد الإنسانية– الطريق بيروت ، أكتوبر ٢٠٠٠ نقلاً عن مصطفى الجمال مرجع سابق ص١٤٥

[٧٣]– أحمد الرشيدى : حول بعض إشكاليات حقوق الإنسان / الديمقراطية ،العدد ٢ ،القاهرة ٢٠٠٠،ص ٢٣

[٧٤] –Sato،Nihonkokukenpo، gaisetsu "the constitution of japan "gakuyou shobou ،١٩٩٣ pp.٤٧

المصادر

١- إبراهيم نافع: ماذا يجرى في العالم الفقير، شركاء في التنمية، ترجمة إبراهيم نافع, دار المعارف، القاهرة ١٩٧١

٢- ابن منظور جمال الدين محمد الأنصاري: لسان العرب ج١٠بيروت دار صادر

٣- احمد الرشيدى: حول بعض إشكاليات حقوق الأنسان / الديمقراطية، العدد ٢،القاهرة ٢٠٠٠

٤- احمد ثابت: العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربى، العدد ٢، ١٩٩٩

٥- احمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولة، ج١، دار النهضة العربية للنشر ،القاهرة ١٩٧٩م

٦- احمد صدقى الدجانى: العرب والعولمة، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ط٣بيروت٢٠٠٠, مجموعة من الباحثين

٧- احمد عبد الحليم: حرب البلقان والدوافع السياسية والاستراتيجية للناتو, ملف الأهرام الاستراتيجى، نقلا عن مصطفى الجمال

٨- احمد على كنعان: الشباب الجامعى والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة, دراسة ميدانية على طلاب جامعة دمشق,٢٠٠٨

٩- ارشى خان: العولمة والألفية الليبرالية السعيدة في كتاب العولمة واثرها في الاقتصاد العربى

١٠- أمال شلاش: سياسات ووسائل التنمية الاحتكارية، قراءة اليات الاختراق والتدخل الاقتصادى الندوة الفكرية السياسية الدولية من اجل عالم عادل بيت الحكمة ٥-٧ / مارس ٢٠٠٠, بغداد

١١- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م البحرين

١٢- برهان غليون وأخرون: حقوق الأنسان العربى مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربى ط٧ ١٩٩٩,

١٣- برهان محمد نورى: أفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٩م

١٤- بوى دى مانتى: آداب السلوك والأخلاق اليابانية في ميدان التجارة وإدارة الأعمال ترجمة دار الحمراء، اسعد رزوق boy de mente: japanese Etiquette & Ethics١٩٩٢ phoenix publishing Associates Ltd. Great Britainالبير باييه:تاريخ إعلان حقوق الأنسان، ترجمة: محسن مندور، منشورات الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٥٠

١٥- جابر إبراهيم الراوى: حقوق الأنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولى والشريعة الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ١٩٩٩

١٦- جان بيير فارينى:عولمة الثقافة, ترجمة عبد الجليل الأزدي، الدار المصرية اللبنانية,القاهرة,٢٠٠٣

١٧- جلال عبد الله معوض - حقوق الأنسان في القوانين والتشريعات الدولية، في: موسوعة أحداث القرن العشرين، ج٢ دار المستقبل العربى،٢٠٠٠

١٨- خالد بن عبد العزيز الشريدة: رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية، بحث مقدم إلى مؤتمر الديمقراطية والتربية في الوطن العربى، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١

١٩- رياض عزيز هادى: العالم الثالث وحقوق الأنسان، سلسلة أفاق عربية، العدد ١٩دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٠

٢٠- ريتشارد نيكسون: الفرصة السانحة، التحديات التى تواجه أمريكا في عالم ليس به ألا قوة عظمى واحدة، ترجمة احمد صدقى مراد، دار الهلال ١٩٩٢

٢١- زيودين ساردار،بورين فا لوك: الدراسات الثقافية، ترجمة وفاء عبد القادر, المشروع القومى للترجمة,العدد٥٥٨,المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ٢٠٠٣

٢٢- سعد زيد: في الديمقراطية وحماية حقوق الأنسان في الوطن العربى، في كتاب حول التيار الديمقراطى، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٤

٢٣- سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع, دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥

٢٤- سيار الجميل: العولمة الجديدة والمجال الحيوى في الشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧ م

٢٥- السيد ياسين: الطريق الثالث " أيديولوجية سياسة جديدة " مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٩, يناير ١٩٩٩

٢٦- عبد الرزاق عيد: الثقافة الوطنية / الحداثة وإشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية دار الصداقة حلب ١٩٩٦

٢٧- عبد الغنى بسيونى عبدالله: النظم السياسية، أسس التنظيم السياسى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤

٢٨- عمرو عبد اللطيف: الغزو الثقافى والعولمة، مقالة بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣٠

٢٩- فلاح سعيد جبر: اتفاقية الجات ونظام الايزو واثرها على الأمن الغذائى والصناعات الغذائية في الوطن العربى الاتحاد العربى للصناعات الغذائية ١٩٩٦م

٣٠- كامل أبو صقر: العولمة التجارية والإدارية والقانونية، سلسلة العولمة والاستثمار، منشورات دار الوسام، بيروت ٢٠٠٠

٣١- ماهر الضبع:العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة،٢٠٠٦,

٣٢- محمد الجابرى: المسالة الثقافية في الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ط٢، بيروت ١٩٩٨م

٣٣- محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين: أسيا والعولمة, مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣

٣٤- محمد بن احمد بن الأزهري الهروي أبو منصور: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض ج٩، ص٨١، ط ١، ٢٠٠١م، دار أحياء التراث العربي، بيروت للتعريف اللغوى للثقافة

٣٥- محمد دويدار: المنظمة العالمية للتجارة فلسفتها الاقتصادية وأبعادها القانونية في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولى، القاهرة ٢٠٠٤م ص ٢٩" مجموعة من الباحثين "

٣٦- محمد سعيد فرج: خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة, مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية, أعمال الندوة السنوية التاسعة لعلم الاجتماع, جامعة القاهرة ٢٠٠٢

٣٧- محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها وما عليها, الهيئة المصرية العامة للكتاب,القاهرة,٢٠٠٥

٣٨- محمد نوار:المجتمع بين التبعية والهوية, الهيئة العامة المصرية للكتاب,القاهرة,٢٠٠٦

٣٩- مصطفى أمين: التدخل الإنساني ضد الإنسانية – الطريق بيروت، أكتوبر ٢٠٠٠

٤٠- مصطفى مجدى الجمال: تاصلات في ايدلوجيا التدخل الإنساني، في كتاب " الدولة الوطنية وتحديات العولمة, مكتبة مدبولى, القاهرة ٢٠٠٤ مجموعة باحثين"

٤١- نبيل علي: الثقافة وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٨٤ لسنة ١٩٩٤

٤٢- هشام محمد هاشم بسيونى: الديمقراطية في اليابان واثرها على الحضارة اليابانية المعاصرة، دار الأحمدي للنشر ط١،

٤٣- BOUTWELL Jeffrey "REPORTER" and pugwash Workshop Intervention Sovereignty and InternatioSecurity،٢٤.p ٢٠٠٠. Sep, Italy, Como

٤٤- Sato,Nihonkokukenpo, gaisetsu "the constitution ofjapan "gakuyou shobou ١٩٩٣ pp.٤٧،